كلمة السيدعبد الجبار الرشيدي كاتب الدولة المكلف بالادماج الاجتماعي في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

الدوحة – دولة قطر

4 إلى 6 نوفمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛
- معالي السيد رئيس القمة العالمية للتنمية الاجتماعية؛
- أصحاب المعالي والسعادة؛
- الحضور الكرام؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المملكة المغربية، وأن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وأهنّئها على التنظيم المحكم لهذه القمّة الهامّة، التي تنعقد ثلاثين سنة بعد القمّة العالمية الأولى سنة 1995 بكوبنهاغن، وهي فرصة لتأكيد التزام المملكة المغربية الراسخ بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، باعتبارها خارطة طريق نحو مستقبل أكثر إنصافًا وكرامةً للبشرية.

وترحب المملكة باعتماد إعلان الدوحة السياسي بشأن التنمية الاجتماعية، الذي قامت المملكة المغربية بدور محوري في تيسير مسار صياغته إلى جانب مملكة بلجيكا. إذ يعكس نجاح هذا المسار التفاوضي الدور الريادي والمسؤول للمملكة المغربية في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بهذا الإعلان التاريخي التي تميزت بالشفافية والمصداقية والموضوعية، ويؤكد التزام المملكة المغربية الثابت بتعزيز روح التوافق وترسيخ التضامن الدولي، وتوطيد الشراكات البناءة من أجل تحقيق تنمية اجتماعية شاملة، منصفة ومستدامة.

وقد انخرطت المملكة المغربية، بعزم وفعالية، في الإعداد لهذه القمة الدولية، من خلال مشاركتها في اللقاءات الدولية والإقليمية وعبر تنظيمها لورشات وطنية موسعة بشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والقطاعات الحكومية، والمجتمع المدني، قصد بلورة رؤية وطنية موحدة تجعل التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في صلب السياسات العمومية الموجهة للفئات الهشة، مع التركيز على تمكين النساء وإدماج الشباب وإعطاء عناية خاصة للمناطق القروية والجبلية.

ويندرج هذا التوجه ضمن الرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي ترمي إلى فتح وتوسيع آفاق الإدماج، وقد أكد جلالته على ذلك في خطابه الأخير الموجه إلى البرلمان، عندما قال "وبلادنا، والحمد لله، تفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقناها، أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر، بما يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو، وتكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق".

وتتجلى هذه الدينامية في إطلاق ورش الدولة الاجتماعية من خلال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتعويضات العائلية وكذا إطلاق "نظام الدعم المالي المباشر" وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛ بالإضافة إلى دعم السكن للفئات في وضعية هشاشة والطبقة الوسطى وتعزيز المساعدة الاجتماعية؛ وتطوير مهن الرعاية والعمل الاجتماعي. وإطلاق سياسات عمومية لفائدة الأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة من خلال منظومة متكاملة لتحسين الاستهداف وتتبع الأثر.

واعتبارا للدور الذي تلعبه الأسر في تعزيز التماسك الاجتماعي، تمت بلورة سياسة أسرية اجتماعية في أفق 2035 داعمة للحقوق: كورش مهيكل مواكب لورش الحماية الاجتماعية، واعتماد سياسات وطنية لترسيخ مبدأ المساواة بين النساء والرجال في مختلف المجالات وتعزيز حماية النساء من مختلف أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة،

إن بلادنا تواصل مجهوداتها رغم السياق الدولي الذي يغلب عليه اللايقين، واقتصاد عالمي يجد صعوبة في استعادة عافيته في ظل التوترات الجيوسياسية، والسياق الوطني الموسوم بتوالي سنوات الجفاف، فقد حققنا عددا من المكاسب الاجتماعية. لذلك أطلقت المملكة المغربية بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس نصره الله هذه السنة جيلا جديدا من برامج التنمية الترابية المندمجة، والرفع الملحوظ من ميزانيتي التعليم والصحة، وخلق فرص شغل واسعة لتعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب والنساء، وتقليص الفوارق المجالية. كما نواصل مجهودنا من أجل مواجهة بعض التحديات الراهنة، وفي مقدمتها العمل غير مدفوع الأجر للنساء والعمل غير المهيكل، الذي دخل اليوم منعطفا جديدا مع قانون المالية 2026، والذي جاء بتدابير مهمة من أجل إدراجه ضمن العمل المنظم. كما فتحنا ورش الرعاية والتكفل بالغير الذي سوف يعزز الخدمات الموجهة للأشخاص المحتاجين للرعاية، ويفتح آفاق جديدة للشغل.

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، وإذ نجدد التعبير عن التزام المملكة الثابت بمبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وبالشعار العالمي "حتى لا يبقى أحد خلف الركب"، فإننا على يقين بأن التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول، يمثلان عاملا جوهريا لتجاوز التحديات المشتركة، وتعزيز التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أثر ملموس على المجتمعات.

كما تؤكد المملكة المغربية التزامها الراسخ بدعم التنمية الاجتماعية الشاملة والعادلة، وحرصها الدائم على الإسهام الفاعل في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أبعادها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.